AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.27 2025, pp. 444-456

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥

Received:1/5/2025 Accepted: 3/6/2025 Published: 6/5/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

The Legal Responsibility of Teaching Staff in Confronting the Challenges of Indoctrinating the Minds of Young People - An Analytical Study

Nameer Hisab Noor

Abstract:

This research sheds light on the concept of intellectual indoctrination among young people, and identifies the legal responsibility of teaching staff in schools, institutes, and universities in confronting this phenomenon. The term intellectual indoctrination is derived from ideology, which is the science of ideas. Intellectual indoctrination means controlling a person's mind and enslaving them intellectually by directing them with ideas that serve hostile goals toward certain parties. Intellectual indoctrination carries significant risks, as it removes the individual from the realm of sound scientific thinking and turns them into a tool serving the interests of others. It is no secret to anyone who is sane how dangerous it is for minds to be targeted by the forces of evil and darkness, and to be used for hostile goals toward a particular nation or people. Intellectual indoctrination has numerous treatments, as it can be confronted by the family, the state, or non-governmental organizations. However, in this research, the discussion will be limited to the role of teaching staff in confronting the intellectual indoctrination of students. Although there are no explicit references in Iraqi laws regulating the teaching profession regarding the problem of intellectual indoctrination and the duty of teachers, instructors, or university professors to address it, this does not mean that there is no legal basis for the aforementioned individuals' duty to address this dangerous phenomenon. There are implicit references that can be used to establish the subject of our research.

Keywords: intellectual indoctrination, concept of indoctrination, dangers of intellectual indoctrination, teacher responsibility, teacher duties.

المسؤولية القانونية للملاكات التدريسية في مواجهة تحديات أدلجة عقول النشء والشباب- دراسة تحليلية

م.م نمير حساب نور
كلية القانون-جامعة سومر
nameer.hosab@uos.edu.iq

الملخص:
يسلط هذا البحث الضوء على مفهوم الأدلجة الفكرية عند فئة النشء والشباب، وتحديد المسؤولية القانونية للملاكات التدريسية في المدارس والمعاهد والجامعات، في التصدي لهذه الظاهرة. وتعبير الأدلجة الفكرية، مأخوذ من الأيديولوجيا، وهي علم الأفكار. وتعني الأدلجة الفكرية، السيطرة على عقل الشخص واستعباده فكرياً، من خلال تسييره بأفكار تخدم غايات عدائية لجهات معينة. وللأدلجة الفكرية مخاطر جمة، لأنها تُخرج الشخص من مجال التفكير العلمي الصحيح، وتجعله أداة تخدم مصالح الغير. ولا يُخفى على لبيب مدى خطورة استهداف العقول من جانب قوى الشر والظلام، والبغي بها، لأجل غايات عدائية تجاه أمة أو شعب معين. وللأدلجة الفكرية معالجات عديدة، حيث من ممكن أن تتصدى لها الأسرة أو الدولة أو المنظمات غير الحكومية، ولكن في هذا البحث سوف يكون الكلام مقصوراً على دور الملاكات التدريسية في مواجهة الأدلجة الفكرية للطلبة. وعلى الرغم من عدم وجود إشارات صريحة في القوانين العراقية الناظمة لمهنتي التربية والتعليم، بخصوص مشكلة الأدلجة الفكرية، وواجب المعلم أو المدرس أو الاستاذ الجامعي في التصدي لها، إلا أن ذلك لا يعني انعدام الأساس القانوني لواجب الأشخاص المذكورين في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، فهنالك إشارات ضمنية يمكن الاستناد إليها في التأسيس لموضوع بحثنا.

الكلمات المفتاحية: الأدلجة الفكرية، مفهوم الأدلجة، مخاطر الأدلجة الفكرية، مسؤولية المعلم، واجبات المعلم.

المقدمة:

أولاً: جوهر فكرة البحث

يواجه التدريسي في المؤسسات التربوية والتعليمية تحديات كثيرة، كاختيار الطريقة المثلى في إيصال المعارف إلى الطلبة، ومواكبة الطرق الحديثة في التدريس، وتوسيع أفق معارفه الفكرية عن طريق استخدام مراجع عديدة وعدم الاكتفاء بالمقرر المنهجي، وزرع روح المواطنة والاخلاص وحب العلم في الطلبة، إضافة إلى موضوع بحثنا، وهو مواجهة تحديات أدلجة عقول الطلبة. وتركيزاً على الواجب الأخير، باعتباره موضوع بحثنا، فإنه يعد من أدق وأخطر الواجبات التي يجب أن يضطلع بها عضو الهيئة التدريسية، ويأخذ دوره في تثقيف وتوعية الطلبة، وتنمية عقولهم، وكسر الجمود والكسل والاستلاب الفكري الذي يرافقهم في حل مشاكلهم وهمومهم، وجعل عقولهم سداً منيعاً في مواجهة الأعداء في استعبادهم والبغي بهم فكرياً. واضطلاع عضو الهيئة لتدريسية بهذا الواجب، لا يعد عملاً كمالياً، بل هو من صميم واجبات التدريسي، على اعتبار أن مهمته ليست فقط ايصال المعارف إلى الطلبة بما تحتويه المناهج، بل أن مهمة المعلم أسمى من ذلك بكثير، فهو صاحب رسالة سامية ومقدسة، لا يجب حصرها في الجانب العلمي، بل يجب أن تمتد إلى جوانب اخرى أدبية وثقافية وأخلاقية ووطنية. وكل هذه الواجبات أكدت عليها الاتفاقيات الدولية، والدساتير والتشريعات الناظمة للتربية والتعليم، لذا فإن واجب عضو الهيئة التدريسية في التصدي لمحاولات استعباد الطلبة فكرياً، بالإضافة إلى كونه واجباً أخلاقياً وشرعياً، فهو واجب دستوري وقانوني كما سنرى، لهذا ارتأينا الخوض فيه ودراسته من الجانب القانوني.

ثانياً: أهمية البحث

تنهض أهمية البحث بسبب الغزو الفكري الغربي الذي تعرضت له المجتمعات العربية والاسلامية عموماً والمجتمع العراقي على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة، والتي تريد النيل من حضارته العريقة، وفكر ابناءه النجباء. وقد استهدفت قوى الشر والظلام العالمية في السنوات الأخيرة الفكر العربي والاسلامي بشكل مباشر، وحاولت مسخه بشتى الطرق. وهذا الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود في سبيل كبح جماح هذا الخطر، وبناء فكر مستقل قادر على اتخاذ القرارات بحرية بعيداً عن المؤثرات الخارجية. ومن بين أقدر الجهات على مواجهة هذا الخطر، هي المؤسسات التربوية والتعليمية، باعتبارها على احتكاك دائم بفئتي الناشئة والشباب، وهذا الأمر يمكّنها من المساهمة الفاعلة، في تنشئة جيل واع، قادر على صد الهجمات البربرية، التي تستهدف العقول، وتحاول استعبادها. كما تبرز أهمية البحث من الجانب النظري كذلك، بسبب ندرة الدراسات القانونية بشان هذا الموضوع، لذا فقد ارتأينا الخوض فيه، بهدف اعداد دراسة قانونية تساهم في تشجيع الباحثين على بذل جهود فاعلة في حل المشكلات المتعلقة بحيثيات هذا الموضوع.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في النصوص القانونية التي تعالج هذا الموضوع، حيث أنه لا توجد اشارات صريحة في القوانين العراقية الناظمة للتربية والتعليم، بشأن مشكلة أدلجة عقول الطلبة، إلا أن ذلك لا يعني انعدام الأساس القانوني لهذا الموضوع، بل أن هنالك اشارات ضمنية ونصوص كثيرة يمكن الاستناد إليها في تحديد الأساس القانوني لهذا الموضوع. على اعتبار أن واجب التدريسي هو تنمية الملكات الفكرية والعقلية للطلبة، وكما ذكرنا فإن مهمة التدريسي تخترق الجانب العلمي باتجاه الجانب الأخلاقي والوطني وحتى الشرعي، وبما أن الأدلجة العقلية تدخل في الجانب الفكري؛ لذا فإنها تعدّ من صميم واجبات التدريسي، وجل ما في الأمر هو بذل جهدنا في التأسيس لمسؤولية الملاكات التدريسية في أداء هذا الواجب.

رابعاً: منهجية البحث

سوف تقتصر دراستنا على أساس المسؤولية القانونية للملاكات التدريسية في مواجهة أدلجة عقول النشء والشباب في القوانين العراقية وحدها، لذا فإننا سنسلك منهج الدراسة التحليلية، وذلك من

خلال تحليل نصوص القوانين العراقية التي تخص مهنة التربية والتعليم، كقانون وزارة التربية وقانون وزارة التعليم، إضافة إلى القوانين العراقية الاخرى التي تتولى تنظيم التربية والتعليم في العراق.

خامساً: خطة البحث

سوف نقسم هذا البحث على مبحثين: نتناول في المبحث الأول ماهية الأدلجة العقلية، وذلك في مطلبين: نتناول في المطلب الأول معنى الأدلجة العقلية، وفي المطلب الثاني مخاطر الأدلجة العقلية. أما المبحث الثاني فسوف نخصصه للمعالجات الناجعة لظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب، وذلك بتقسيمه على مطلبين: نتناول في المطلب الأول دور الملاكات التدريسية في مواجهة ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب، وفي المطلب الثاني الموقف التشريعي من ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب.

المبحث الأول
ماهية الأدلجة العقلية (الفكرية)

الأدلجة العقلية أو الفكرية من المصطلحات غير الشائعة في الدراسات القانونية، لذا فإنه من الضروري تحديد معناه الدقيق، والتعريفات التي طرحت بشأنه. ثم من اللازم الوقوف على المخاطر المتأتية من الأدلجة الفكرية، بوصفها هي محور البحث. وعليه سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين: نتناول في المطلب الأول معنى الأدلجة الفكرية، وفي المطلب الثاني مخاطر الأدلجة العقلية.

المطلب الأول
معنى الأدلجة الفكرية

تعبير "الأدلجة" في الدراسات العربية مشتق من المصلح الأغريقي "أيديولوجيا"، وهي علم الأفكار. أما في اللغة الانجليزية فيستخدم مصطلح "intellectual indoctrination" والتي تعني التلقين الفكري أو غسيل الدماغ، وذلك للتعبير عن السيطرة على عقل الشخص بأفكار ليست من نتاج هذا الشخص بل من خلال مؤثرات خارجية، حتى يصبح الشخص مؤمناً بها ومدافعاً عنها بقوة وشراسة. والأدلجة بمعنى آخر هي عملية غرس الأفكار -من خلال التعليمات المتكررة- لشخص أو فئة معينة، مع تجنب التحليل النقدي. وغالبًا ما يشير المصطلح إلى أشكال من غسيل الدماغ أو أشكال غير سارة من التنشئة الاجتماعية. ومع ذلك، يمكن أن يشير إلى أشكال إيجابية وسلبية من النقل الثقافي، ويعتبره بعض الأكاديميين عنصراً لا يتجزأ من التعليم. تشمل العوامل الشائعة للتلقين العقائدي، الدولة، والمؤسسات التعليمية، والأديان، والفنون، والثقافة، ووسائل الإعلام[1].

وهنالك من عرفها بأنها القيام بضخ مجموعة من القيم والمفاهيم والأفكار والرؤى، المرتبطة بأيديولوجيا معينة، بعدة صور وأشكال (مثل الأعلام)، باتجاه شخص أو مجموعة أشخاص، بغية جعل هذا الفرد أو المجموعة ممن يؤمن بهذه الأيديلوجيا، مما ينتج في النهاية عنه القيام بأعمال مرتبطة بهذه الأيديولوجيا[2].

وعرفها البعض بأنها عملية إستهداف مُنَظمة ومخطط لها، تسعى لإقناع وترسيخ قيم وأفكار أيديولوجيا محددة في مجموعة بشرية عامة او خاصة وجعل هذه المجموعة تعتنق وتؤمن بهذه الأفكار بل وتدافع عنها[3].

( ) Indoctrination, From Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Indoctrination, 2/5/2025.

( ) محمد النحوي، ما هي الأيديولوجيا وما هي الدلجة، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://www.alnahwi.net/wp/?p=122 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/١١.

( ) أحمد محمد البشري، الأدلجة بالميمز، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://elaph.com/Web/opinion/2022/09/1484982.html ، تاريخ الزيارة ٢٠٢/٣/١٤.

كما عرفت بأنها توظيف فكرة أو سيرة معينة لخدمة هدف وغاية مشخّصة[1].
كما عرف الشخص المؤدلج بأنه انسان ضيق الافق، أسير فكرة واحدة وغير منفتح، ويفكر بطريقة قديمة انتهت مع انتهاء زمن الاحزاب الشمولية[2].

ويجب فهم الحدود الدقيقة بين التعليم والأدلجة، فالأدلجة لها معنىً مهيناً أشبه بغسل الدماغ، حيث لا يشكك الشخص المؤدلج في العقيدة التي تعلمها من خلال فحصها بشكلٍ نقدي. أما التعليم فهو قائم على التحليل والنقد والموضوعية. وبالتالي، قد يُستخدم مصطلح الأدلجة بشكل مهين أو كلمة طنانة، غالبًا في سياق الآراء السياسية أو اللاهوت أو العقيدة الدينية أو القناعات المناهضة للدين[3].
والأدلجة بهذا المعنى هي تصور سلبي، لأنها تعني السيطرة على عقل الانسان، وسلب قدرته على التفكير المستقل الحر، وجعل عواطفه هي المسيطرة عليه، بحيث يكون غرض هذا الشخص من خلال أعماله وتفسيره للنصوص والأفكار، ليس الوصول إلى الحقيقة الموضوعية، بقدر سعيه إلى تقوية فكرته وتمتينها بغض النظر عن الحقيقة ذاتها. وهذا الانقياد يشكّل قمة الاحتقار والدونية التي يمكن أن يصل إليها الانسان، لأن الله خلق الناس متساوين، وفضّلهم بالتقوى، وكرمهم بالعقل، الذي يستطيع من خلاله الانسان أن يميز بين الصالح والطالح، في ضوء المعطيات والشواهد الموضوعية، لا أن يكون مستعبداً بيد الغير، يسير وفق مبادئهم وأفكارهم ويخدم التوجهات التي يؤمنون بها[4].

والأفكار المؤدلجة لا بد أن تكون مشحونة بالعاطفة، ومن حيث هي كذلك فلا بد أن تنطوي على مغالطات، وربما افتراءات يمليها الاختراق العاطفي للأفكار المجردة ابتداء، كما لا بد لها من جرعة خيال قادر على تسعير المشاعر لتوفير الحشد من أجل التغيير أو التثبيت، هذا التغيير أو التثبيت الذي يتغيا الوصول إلى طوبى ما، تتجاوز بؤس اللحظة الراهنة التي تخاطبها. ولأنها تتضمن كل ذلك، فهي لا تسعى لفهم الحقائق، بقدر ما تسعى لتأطير المواقف وتوجيهها للهدف الذي تشكلت وانتظمت واشتغلت من أجله أساساً.

ومن الواضح أن الأدلجة عملية معقدة وصعبة في الماضي، لكن مع التطور الرقمي ظهرت أدوات جديدة حدَت من صعوبتها، فبات من السهل الترويج لأي فكرة أو معتقد عن طريق الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. ويسعى مروجي بعض الأفكار غير المقبولة إلى أضفاء صبغة إنسانية أو عاطفية أو كوميدية على أفكارهم، تجعل من السهل على الفرد أن يتقبل الأفكار المعقدة والمخالفة لمبادئه، وغالبًا يتم ذلك حتى دون علمه، وتمر تلك الأفكار لعقله الباطن وسرعان ما يظن فيما بعد أنها أفكار عادية ولا ضرر منها ولا تمثل بالنسبة له تهديدًا وجوديًا يمس فكره وثقافته ومعتقداته، فيصبح فيما بعد متقبلًا أو على الأقل غير غاضب منها ومستنكراً لها[5].

وللفكر المؤدلج عدة خصائص، أبرزها: الانتقائية، أي انتقاء الافكار والشواهد والأدلة التي تخدم الفكرة التي تؤمن بها فقط، وعدم الخوض في الأفكار التي تضعّف فكرتك المخدومة. والإسقاطية، أي قراءة الماضي بعيون وثقافة الحاضر، أو أن تلبس ثقافة معينة لتقرأ بها ثقافة اخرى وتفسرها على ضوء الفكرة التي تؤمن بها، دون مراعاة الفواصل الزمنية والمعرفية. وكذلك التوظيف أو الاستثمار،

---

(1) السيد كمال الحيدري، ثلاث علامات للفكر المؤدلج، محاضرة متاحة على "يوتيوب"، https://youtu.be/VCPewELTj4o?si=VnY3_RXnID9BFRns ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٤/١٩.
(2) عبد الأمير المجر، مؤدلج، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://annabaa.org/arabic/mediareports/26137 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٢.
(3) Indoctrination, From Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Indoctrination, 2/5/2025.
(4) سردار ملا درويش، الأدلجة الفكرية وخطورتها على مفاهيم المجتمع المدني، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://freedomraise-net.cdn.ampproject.orgt ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥.
(5) أحمد محمد البشري، مصدر سابق، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/١٩.

أي اخراج الافكار من مجال المعرفة والعلم والفهم إلى مجال الاستثمار الاجتماعي والتوجيه لخدمة الهدف[1].

وقد أثبتت التجارب أن أكثر فئة مستهدفة من قبل القوى العالمية المتطرفة عندما تريد اختراق ثوابت مجتمع معين هي فئة الناشئة والشباب، على اعتبار أن هذه الفئات لا تزال ملكاتهم العقلية في طور النمو والتكوين ومن السهل التغرير بها وجذبها بمغريات تجلب أنظارهم ثم قلوبهم ثم عقولهم، وذلك من خلال أفكار تحمل في ظاهرها الرخاء والتطور ولكنها تحتوي في باطنها الانحدار والتطرف وطمس مبادئ المجتمع. ولأن التعلم من الصغر كالنقش على الحجر؛ فإن نجاح اختراق عقول الناشئة والشباب بمثل هذه الأفكار سوف يؤدي إلى أدلجة عقولهم بطريقة ترفض كُل محاولة لتصحيح ما آمنوا به من أفكار شاذة ومتطرفة لا تنسجم مع المبادئ الدينية والأخلاقية والقيم الوطنية والموروث الفكري والثقافي للمجتمع.

المطلب الثاني
مخاطر الأدلجة الفكرية

ليس هنالك خطراً على مجتمع ما أشد ضراوة من استهداف العقول، وسهولة اختراقها من الغير، بهدف تحجيرها واستعبادها، وجعلها وسيلة بيده يستعملها في تحقيق غاياته وأهدافه. ومخاطر هذا الأمر لا يمكن حصرها بسهولة ويسر، لأنها شديدة الوقع على مختلف مناحي الحياة، وهي كفيلة بتقويض أمن واستقرار النواة الاولى للمجتمع وهي الاسرة، وصولاً إلى زعزعة الأمن والاستقرار على المستوى الدولي. فإيمان الزوج بأنه أفضل من الزوجة، فقط لأنه رجل، وبالتالي عدم السماح لها بالعمل ومشاركته في أفكاره وخططه، سيؤدي حتماً إلى اضطراب الاستقرار اللازم في كل اسرة. وإيمان رجال الدين في شريعة أو مذهب معين، بأن دينهم أو مذهبهم أقرب إلى الله، ومن ثم الافتاء بمحاربة وقتل كل من يخالفهم، سيؤدي حتماً إلى النفور من هذا الدين أو المذهب، فضلاً عن الأزمات والحروب والضحايا التي سترافق ذلك من خلال زج المتعصبين له في أتُون الفتن. وإيمان التكتلات السياسية في دولة معينة بأن الولاء الحزبي والقومي والديني والطائفي، أهم من الولاء الوطني، سينتج عنه بطبيعة الحال تخلف الدولة وعدم استقرارها. وإيمان دولة معينة بأن قوتها تقتضي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، يؤدي بالضرورة إلى النزاعات والحروب الدولية، وما يرافقها من ضحايا وأزمات.

فالفكر المؤدلج هو فكر زائف، يرى الامور على غير حقيقتها، ولا يؤمن بالعلم ولا بالنتائج المنطقية التي يطرحها. ويقول فرويد بهذا الصدد "إن الأفكار (الأيديولوجيا) هي أوهام تنخدع بها الرغبة الإنسانية متصورة انها ستصل بها إلى هدفها، ومن واجب العلم تعرية هذه الأوهام من صبغة الحق التي يلتصق بها العقل المخدوع ايديولوجياً". وقد سادت في عالمنا العربي الحديث ثلاثة انماط متتالية من الفكر المؤدلج: أولها الماركسي تلاها القومي واليوم الديني، تم استنساخ ونقل الأوليتين من الفكر الأوربي المتصارع في النصف الاول من القرن العشرين، بينما الأخيرة هي انتاج محلي استنهض نهاية القرن العشرين بعد فشل الأوليتين في تقديم حلولاً حداثية لتطوير مجتمعاتنا[2].

وبتحليل الأيديولوجيات السياسية في العراق فأن هنالك خطرين ينتجان عنها: الخطر الاول يتمثل في مرحلة ما قبل وصول الحركات المؤدلجة للسلطة، حيث، ومن خلال ترويجاتها الشعبوية للسيطرة على مشاعر الجمهور، تحول الاهتمام من معالجة قضاياه وقضايا المجتمع الحقيقية، كالبطالة وتطوير الاقتصاد مثلا، إلى تبني طروحات وشعارات شعبوية مثل محو اسرائيل، القضاء على الرأسمال والاستغلال والامبريالية العالمية، اقامة مجتمع الاشتراكية الخالي من الاستغلال، اقامة الوحدة العربية، اقامة امارة الله ودولة الخلافة العادلة على ارضه المؤتمنة عند عباده، الخ. والخطر

([1]) السيد كمال الحيدري، مصدر سابق، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٤/١٩.

([2]) لبيب سلطان، الأدلجة كأهم أسباب التخلف في العالم العربي، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=779588 ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٠.

الثاني هو عند وصول الحركات الايديولوجية الى السلطة، حيث تقيم أنظمة شمولية قمعية تحتكر فيها السلطة والثروة وكافة الحقوق، كما وتسيطر على الفكر والاعلام والاقتصاد والثقافة والفن والتعليم، بل وحتى على دقائق حياة الانسان والغاء أهم حرياته والغاء حقوقه كفرد وانسان، فهو كائن خاضع للسلطة. وهي تتهم من يخالف تعاليمها وممارساتها بالخيانة لمصالح الشعب أو الأمة أو الطبقة أو الثورة، او ممارسة فساد في الارض والحرابة ضد تعاليم الله. للأيديولوجيات ابجديات لا تنتهي من التخوين، لكل فكر مؤدلج اتهاماته وفق توجهات مقولاته المقدسة، أي حسب فكر الايديولوجيا وتوجهها كأن يكون قوميا أو ماركسياً أو دينياً، ولكن القمع هو لغتها المشتركة، فهي تقيم جميعها أنظمة شمولية، ومقولاتها هي الوحيدة كونها الحق بعينه وباقي الأفكار هدّامة وحامليها خونة وعملاء، فالويل لمن يقول أو حتى التفكير بغيرها، فسوط السلطة جاهز له(١).

وبالرجوع إلى الأدلجة الفكرية بعيداً عن الأيديولوجيات السياسية، فإن للأدلجة الفكرية مسببات كثيرة، كالبيئة التي يعيش فيها الفرد، والموروث التاريخي الذي تربّى عليه، ومستوى التعليم الذي تلقّاه، علاوة عن الاعلام والمنظمات والجمعيات التي تستهدف الحشد الجماهيري في مناصرة أفكارها ورؤاها. فكلما كان الشخص أكثر انغلاقاً على بيئته كان أشد صرامة في التمسك بالعادات والتقاليد والاعراف التي تربّى عليها، وكلما تدنّى مستوى التعليم الذي تلقّاه الفرد، أو كان هذا التعليم يكرّس أفكاراً معينة، أدّى ذلك إلى ايمان الفرد بالأفكار التي تعلّمها. كما أن للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في قولبة عقول المجتمع، من خلال الوسائل الملتوية التي تلجأ لها في اقناع الحشد، كإضفاء الطابع الكوميدي أو العاطفي على متبنياتها، مما يؤدي إلى تقبّلها من المعارضين بشكل لا شعوري.

والعلاقة بين الأدلجة والجهل هي علاقة طردية، فالشخص المثقف الواعي يصعب السيطرة عليه، وتسييره لا شعورياً بأفكار تخدم أهداف الغير، أما الشخص الجاهل فمن السهولة التغرير به واقناعه بأفكار تحمل في ظاهرها الخير والرخاء وفي باطنها الشر والرجعية. فالأمر وما فيه يتعلق بالتفكير السليم، فهو الدرع الحصين المنقذ للفرد من براثن الاستعباد، والسامي به إلى علياء المجد والحرية. أما الجهل فهو آفة الأفات، ومصيبة المصائب، يمنع الشخص من التفكير الصحيح، ووضع الأمور في نصابها المعقول، ويجعل من صاحبه أداة سهلة الانقياد والاستعباد، وبغي الأعداء. لهذا لم يساو الله عز وجل بين أهل العلم وأهل الجهل بقوله تعالى {قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ}(٢).

ويجب على القارئ أن يميز بين الأدلجة وبين الضرورة، ففي حالة الأدلجة يكون الشخص مؤمن بالفكرة، دون وعي بحقيقتها، أما الضرورة فتحصل حينما يقبل الشخص بأفكار غيره، لا لأنه مؤمن بها، بل لضرورة فرضت عليه ذلك. ففي حالة الضرورة يكون الشخص في حالة وعي، وقد لا يكون مؤمناً بالفكرة إطلاقاً، ولكن الضرورة هي التي دفعته إلى العمل بموجبها. فالملحد شخص مؤدلج العقل أما المُكرَه على الكفر بالله فهو في حالة ضرورة. وهذا ما أكده الله عز وجل في كتابه الكريم قوله تعالى {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}(٣).

وفي الحقيقة أن كل المحن والويلات التي جرّت على مجتمعنا العراقي، ولا تزال، هي نتاج أدلجة أو قولبة العقل العراقي بأفكار خارجية مسمومة، تريد النيل منه ومن حضارته العريقة وفكر أبناءه النجباء، التي تؤهله أن يحتل مكانة مرموقة ومؤثرة في المجتمع الدولي. وقد أنتجت لنا المؤثرات الخارجية عقول مؤدلجة تجاه ظواهر خطيرة، مثل الشذوذ الجنسي، والتطرف الديني، والتعصب الطائفي، والولاء القومي والحزبي والقَبَلي على حساب الولاء الوطني، والتنكّر للتراث الثقافي وللقيم

(١) لبيب سلطان، مصدر سابق، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢٠.
(٢) الزمر/ آية ٩.
(٣) النحل/ آية ١٠٦.

العربية الأصيلة ونمط الحياة الخاص بالمجتمع العراقي وما يؤمن به من عادات وتقاليد أصيلة، لا بل أن التأثر بالغرب وصل إلى حد مسخ اللغات واللهجات العراقية من خلال تهجينها بمصطلحات أجنبية، والكلام في هذا الأمر يطول.

كل هذه التحديات تحتاج إلى ثورة فكرية في المجتمع تحرر العقول من العبودية الفكرية، وتنمّي القدرات العقلية، وتزيح الكسل والاستلاب الفكري الذي أخذ يرافق الفرد العراقي في حل مشكلاته وهمومه. وبالرغم من أن هذه الثورة الفكرية هي مسؤولية الجميع منها الدولة والاسرة والمنظمات، إلا أن نطاق بحثنا ينصب على دور الهيئات التدريسية في مواجهة مشكلة أدلجة عقل الفرد العراقي، ولعمري أن أقدر جهة على التصدي لهذه المشكلة هي الملاكات التربوية والتعليمية، نظراً للتواصل الدائم بفئتي النشء والشباب، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى سهولة طرح المعالجات عليهم، من أجل، تنمية ملكاتهم العقلية، وكسر جمودهم الفكري، وتحرير وعيهم من قضبان الانغلاق والتعقيد والتزمت بأفكار محدودة، واطلاق العنان للعقل بالتفكير الصحيح الذي يخترق المشكلات الحياتية ويوفّر الحلول الناجعة لها.

المبحث الثاني

المعالجات الناجعة لظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب

هنالك طرق عديدة يمكن من خلالها مكافحة ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب، منها ذاتية يمكن للشخص أن يحققها بذاته عن طريق القراءة والمطالعة والتفكير، ومنها خارجية كالأسرة، والبرامج التثقيفية والتوعوية والتنموية التي تطلقها الدولة أو المنظمات غير الحكومية. ولكن أهم جهة قادرة على تحقيق ذلك هي المؤسسات التربوية والتعليمية، باعتبار أنها على احتكاك دائم بفئتي النشء والشباب، علاوة على التأثير الذي يمارسه المعلم والمدرس والاستاذ الجامعي على طلبه، مما يجعل الملاكات التدريسية أقدر فئة على معالجة المشاكل الفكرية التي يعاني منها الطلبة. وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث على مطلبين: نتناول في المطلب الأول دور الملاكات التدريسية في مواجهة ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب، وفي المطلب الثاني الموقف التشريعي من ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب.

المطلب الأول

دور الملاكات التدريسية في مواجهة ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب

بادئ ذي بدء، نحن من الذين يؤمنون بأن دور الاستاذ لا يقتصر على الجانب المهني وحسب، بل هنالك واجب آخر لا يقل شأواً عن الأول يتمثل بالدور التوجيهي والارشادي للطالب. فالطالب، غالباً ما ينظر إلى استاذه كقدوة، لا سيما الاستاذ الملهم، الذي يكسب ود الطلبة له وللمادة، ويتوغّل إلى عقولهم من خلال الاسلوب المتفرّد الذي يتبعه والدور الأبوي الذي يمارسه. وهذا الأمر يجعل الاستاذ أكثر قدرة من غيره في التأثير على الطلبة، وتحرير عقولهم من التحجّر، وتشجيعهم على التفكير في الحلول الناجعة لمشاكلهم وهمومهم[1].

ومن المعلوم أن لا يشيء يفوق قطاع التعليم أهمية داخل الدولة، على اعتبار أن كفاءة أو تدنّي أي قطاع آخر داخل الدولة يعتمد بشكل أساسي على مدى كفاءة التعليم أو تدنّيه، فالعلاقة بين التعليم وسائر القطاعات الاخرى هي علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت كفاءة القطاعات الاخرى وكلما انحسر مستوى التعليم تدنّت كفاءة القطاعات الاخرى. وهذا التحليل لا يُستثنى منه أي مجال من مجالات الحياة، فالنخب العلمية في المجالات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والسياسية والدينية وأي مجال آخر، لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال مؤسسات تعليمية رصينة ذات كوادر نخبوية عالية الجودة والكفاءة. وتتحدد جودة الهيئات التدريسية سواء كانت تربوية أو تعليمية، من خلال قدرة أفراد هذه الهيئات على الاضطلاع بمهامهم على أكمل وجه. ومهام الملاكات التدريسية لا تقتصر على نقل ما موجود في المناهج الدراسية على شكل محاضرات نظرية أو عملية،

() جلال الدين محمد حسن، المسؤولية المدنية للمعلم، بحث منشور في مجلة جامعة سرت العلمية، المجلد الرابع، العدد الأول، ٢٠١٤، ص ١ وما بعدها.

لأن هذا الأمر يقوّض الخصوصية التي يتمتع بها قطاع التعليم وينال من قدسية التدريسي ورسالته السامية. ومن بين أهم هذه المهام هي تصدي عضو الهيئة التدريسية للأفكار الشاذة التي تريد النيل من ثوابت المجتمع، وتغذية التلاميذ والطلبة بالأفكار العلمية الموضوعية التنويرية، التي تجعل عقولهم سداً منيعاً، في مواجهة تحديات اختراق الثوابت الأخلاقية والدينية والفتك بقيم المجتمعات المحافظة ولا سيما الإسلامية منها.

ويعتبر التدريسي بمختلف مسمياته -المعلم في المدارس الابتدائية والمدرس في المدارس الثانوية والاستاذ في المعاهد والجامعات- من أبرز العناصر الفعالة في عملية التعلّم، حيث يتجاوز دوره نقل المعلومات والمعارف ليصل إلى كونه المحور الأساسي في تشكيل البناء الفكري للطلاب. فالبناء الفكري لا يقتصر على استيعاب المعلومات، بل يتضمن أيضاً تنمية المهارات النقدية والتحليلية، وزرع قيم التعلّم المستمر. حيث يتعين على المعلم أن يكون مبدعاً في طرق تقديم المحتوى التعليمي، ويجب أن يسعى لتقديم المعرفة بأسلوب يشجع الطلاب على الاستفسار والتفاعل، وذلك من خلال استخدام الأساليب المتنوعة مثل المشاريع والنقاشات والمحاكاة، التي تعزز من قدرة الطلاب على فهم المعلومات بشكل أعمق وتحليلها ونقدها، دون التسليم بها كما هي. وعندما يشعر الطلاب بأن التعلم ممتع وذو قيمة، فإنهم يصبحون أكثر استعدادًا لاستكشاف الأفكار الجديدة وتطويرها(١). كذلك من أهم أدوار المعلم هو تعزيز مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب، حيث يتعين على المعلم تشجيع الطلاب على طرح الأسئلة والتعبير عن آرائهم، بدلاً من مجرد تلقي المعلومات، وذلك من خلال تقديم مواقف واقعية أو مشكلات معقدة، يمكن للمعلم أن يحث الطلاب على التفكير النقدي، وتحليل المعلومات، واستنتاج النتائج. هذه المهارات تعتبر أساسية في بناء فكر مستقل وقادر على مواجهة تحديات الحياة، كما أنها تعزز من قدرة الطلاب على البحث والتحليل، مما يسهم في تشكيل فكرهم المستقل. وكما ذكرنا فإن دور المعلم لا يقتصر فقط على الجانب الأكاديمي، بل يمتد ليشمل الجانب الأخلاقي والقيمي. من خلال تعزيز القيم الخلقية كالاحترام والتعاون والمسؤولية، وعندما يفهم الطلاب القيم الأخلاقية، يمكنهم استخدام هذه المبادئ في قراراتهم اليومية وتفاعلاتهم مع الآخرين(٢). ومن واجبات المعلم كذلك تهيئة بيئة تعليمية محفزة، حيث تعد البيئة التعليمية أحد العناصر الأساسية في عملية البناء الفكري، ويجب على المعلم خلق بيئة آمنة ومحفزة، تشجّع الطلبة على التعبير عن أفكارهم والتعلّم من أخطائهم. وعندما يشعر الطلاب بالراحة والدعم، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للمشاركة والتفاعل، مما يؤدي إلى تطوير أفكارهم وتعزيز فكرهم النقدي. فالمعلم يجب أن يكون انموذجاً يحتذى به في هذا السياق، من خلال إظهار شغفه بالتعلّم ومشاركة تجربته، وتقديم الملاحظات البنّاءة التي تساعد الطلبة على تحسين أدائهم ومهاراتهم الفكرية(٣).

خلاصة القول، إن المعلم يلعب دوراً محورياً في البناء الفكري للطالب. ومن خلال تقديم المحتوى بطريقة جذابة، وتنمية التفكير النقدي، وتعزيز مهارات البحث، وتوجيه القيم، وتهيئة بيئة تعليمية محفّزة، يكون المعلم قادراً على تشكيل فكر مستقل وواعٍ لدى الطلاب. إن دور المعلم يتجاوز حدود الصف الدراسي ليؤثر في حياة الطلاب بشكل عام، مما يسهم في إعداد جيل مثقف قادر على مواجهة تحديات المستقبل(٤).

(١) د. زياد عبد الكريم النسور، المعلم الذي نريد معلم الألفية الثالثة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ١٦٥.

(٢) د. عبد الله العامري، المعلم الناجح، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٥٠ وما بعدها.

(٣) د. ايمان محمد عبد الوارث امام، المسؤولية المدنية المهنية للمعلم وآليات تنمية الوعي بها في العالم الرقمي، بحث منشور في المجلة التربوية، العدد ٦٨، ٢٠١٩، ص ٤.

(٤) د. عاطف الصيفي، المعلم واستراتيجيات التعليم الحديث، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٦٧.

المطلب الثاني

الأساس القانوني لمسؤولية الملاكات التدريسية في مواجهة ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب

إن اضطلاع الملاكات التدريسية بمواجهة ظاهرة أدلجة عقول الطلبة، ليست ترفاً فكرياً، ولا عملاً كمالياً، بل هو واجب وطني وأخلاقي وقانوني أصيل، لا يجب أن يتخلّف عنه أي فرد ينتمي إلى هذه الملاكات. وبما أننا أمام واجب قانوني، فإنه لا بد على التدريسي أن يقوم بهذا الواجب على الوجه الأمثل، وأن يتحمّل أثر مخالفة هذا الواجب والتقصير في أدائه[1]. والمسؤولية القانونية التي تنشأ في إطار الوظيفة العامة، أما أن تكون مسؤولية تأديبية يتعرّض لها الموظف عند تقصيره في أداء الواجبات الوظيفية التي تفرضها القوانين والأنظمة والتعليمات[2]، أو تكون مسؤولية جزائية وذلك عندما يشكّل الخرق القانوني جريمة جزائية، أو تكون مسؤولية مدنية وذلك عندما يُلحِق خطأ الموظف ضرراً بالآخرين[3].

وكُل هذه المسؤوليات قابلة للتطبيق على التدريسي، ولكننا في نطاق هذا البحث نستبعد المسؤوليتين الجزائية والمدنية ونبحث في المسؤولية الوظيفية أو المهنية وحدها. فالتدريسي في المدارس والمعاهد والجامعات، تناط به مجموعة من الواجبات، تدريسية كانت أو إدارية أو إرشادية، ويجب على عضو الهيئة التدريسية أداء هذه الواجبات بالكيفية المثلى التي رسمها القانون، وكذلك التي تقضي بها الأعرف الوظيفية. وهو مسؤول عن تنفيذها وعن عدم تنفيذها؛ فإذا نفذها يكون قد نأى بنفسه عن المساءلة القانونية والعقوبات الانضباطية، وإذا تلكأ في أداءها يكون قد وضع نفسه في مرمى المسؤولية التأديبية[4].

ومن ثم فإن المسؤولية التي نقصدها في إطار هذا البحث، ليست المسؤولية التأديبية وحدها، والتي يتم اللجوء إليها عند مخالفة الموظف لواجباته المهنية، فهذه المسؤولية ذات صفة علاجية تقع بعد وقوع المخالفة. بل أن نطاق بحثنا ينصب بشكل أساسي على المسؤولية المهنية للتدريسي، أي التزامه بتنفيذ واجباته الوظيفية، بكفاءة واتقان. وهذه المسؤولية هي مسؤولية وقائية، يقوم بها الموظف أداءً لواجباته، وتجنباً للمسؤولية التأديبية الناتجة عن تقصيره الوظيفي[5].

وبالرجوع إلى القوانين المرعية للتعليم في العراق، نجد أنها ليست بغافلة عن تنظيم هذه المسؤولية للملاكات التدريسية، التربوية منها والتعليمية، من خلال تحديد واجبات التدريسي. حيث ورد في قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ إشارات جزيلة حول مهمة المعلم في توعية الطلبة وترسيخ أسس التفكير السليم فيهم ونبذ التعصب والتزمت بالرأي الذي لا يستند إلى اسس علمية سليمة. وجاء ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي حددت أهداف هذا القانون وهي:

أولاً–تنشئة جيل واع مؤمن بالله والقيم الدينية والاخلاقية والوطنية محب لوطنه ومتمسك بوحدته ارضا وشعبا وبالقيم الديمقراطية وحرية الراي والتعبير مؤمنا بالتعليم كعامل اساس لتقدم المجتمع معتز بالتراث العراقي وثقافة التنوع القومي والديني منفتح على الثقافات العالمية.

ثانياً–تنشئة جيل ينبذ جميع صيغ التعصب والتمييز بما ينسجم مع احكام الدستور.

---

(1) عبد الجليل اليزيدي، تأصيل الخطأ في المسؤولية المهنية بين النظر الفقهي والنص القانوني، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-جامعة القاضي عياض، مراكش، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٢٥ وما بعدها.

(2) في العقوبات التأديبية التي يتعرض لها الموظف بموجب القوانين العراقية، انظر: المادة (٨) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

(3) عز الدين الدناصوري ود. عبد الحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، ط٢، بدون دار ومكان نشر، ١٩٩٢، ص ٥-٦.

(4) جلال الدين محمد حسن، مصدر سابق، ص ١ وما بعدها.

(5) وسيم حسام الدين الأحمد، المسؤولية المهنية في ضوء أحكام الشريعة والأنظمة السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٦، ص ٤١٧.

ثالثاً–توجيه الطالب الى التمسك بالعلم والمعرفة واساليب التفكير المعاصرة.
رابعاً–تنمية قدرات الطالب الابداعية بما يضمن تكامل شخصيته جسمياً وعقلياً واجتماعياً وروحياً.
خامسا–تعزيز دور التربية والتعليم في الحياة والعمل المنتج والحفاظ على استقلاليته واتاحته للجميع وتحسين نوعيته باتجاه استثمار افضل الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة".
كما أن قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠ لم يكن غافلاً عن دور التدريسي في توعية الطلبة والتصدّي للظواهر السلبية التي تقتحم عقول الطلبة، وذلك في المادة الثانية منه التي حددت اهداف هذا القانون وهي:
١-احداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والتقنية والثقافية وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية بما يحقق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الاصالة والرصانة العلمية والتفاعل مع التجارب والخبرات الانسانية واعتماد معايير الجودة العلمية الدولية ومستويات أعلى من التطور التعليمي وصولا الى بناء اجيال جديدة تحمل لواء العلم والمعرفة لتكون قوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع .
٢-تلبية احتياجات خطط التنمية في فروع المعرفة ومتطلبات تطوير المجتمع .
٣-تطوير العلاقات العلمية والثقافية والفنية مع دول العالم لتحقيق الانسجام والتكامل في مجالات العلم والمعرفة وصولا الى تحقيق التقدم العلمي.
٤-توسيع وتوثيق اواصر التعاون للمساهمة في تهيئة البيئة التعليمية مع المؤسسات العلمية في العالم.
كما جاء في قانون التعليم العالي الأهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ في المادة الثانية منه: "يهدف هذا القانون إلى: .... ثالثاً-.... تنمية الشعور بالانتماء الوطني وروح المسؤولية والالتزام بالخط الوطني المستند إلى وحدة الشعب والوطن".
من خلال النصوص المذكورة، يلاحظ أن المشرع العراقي لم ينص بشكل صريح على معالجة مشكلة أدلجة عقول الطلبة، ولكن الهدف المشترك في جميع النصوص المذكورة، هو تنشئة جيل واع، ينبذ التعصب، ويؤمن بالعلم، وحرية التفكير واستقلاليته، في معالجة مشاكل المجتمع وهمومه، جيل مثقف لا يعطي للمتربصين والأعداء فرصة استغلاله واستعباده فكرياً. وهذه الأهداف بعينها هي تصدي حقيقي لظاهرة الأدلجة الفكرية، لذا فإنها تعدّ هي الأساس القانوني لواجبات التدريسي في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

الخاتمة:

في ضوء ما تم دراسته حول موضوع "المسؤولية القانونية للملاكات التدريسية في مواجهة مشكلة أدلجة عقول النشء والشباب"، سوف نحدد اهم ما توصلنا إليه في فقرتين هما: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات

١-تجلى لنا من البحث أن تعبير "أدلجة العقل" مشتق من الأيديولوجيا، وهي علم الأفكار، وأدلجة العقل هو السيطرة على عقل الشخص بأفكار ليست من نتاج هذا الشخص بل من خلال مؤثرات خارجية، حتى يصبح الشخص مؤمناً بها ومدافعاً عنها بقوة وشراسة.
٢-تبين لنا من البحث أن الادلجة تختلف عن الضرورة، فالشخص المؤدلج يكون مؤمنا بالأفكار ومدافعاً عنا باللاشعور، أما الشخص المضطر كالمكرَه، فيكون في حالة وعي ولكنه يعمل بأفكار غيره تحت حالة الضرورة.
٣-ظهر لنا أن الأدلجة لا تكون إلا في الأفكار السلبية، أما الأفكار التي تفرضها مبادئ الأخلاق والشرع والقانون فلا يكون الايمان بها داخلاً في نطاق الأدلجة.

٤-اتضح لنا ان خطر الأدلجة الفكرة أخذ يتزايد ويتفشى في السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى، ومرجع ذلك هو الغزو الثقافي والفكري المتأتي من الغرب، وسرعة نشره في مجتمعاتنا بفعل الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

٥-تراءى لنا من البحث أن واجب عضو الهيئة التدريسية في التصدي لخطر الأدلجة الفكرية، هو واجب أخلاقي وشرعي ووطني وقانوني.

٦-استبان لنا من البحث أنه لا توجد اشارات صريحة لمشكلة الأدلجة الفكرية لعقول الطلبة، وواجب التدريسي في للتصدي لها، في القوانين العراقية، إبلا أن هنالك إشارات ضمنية يمكن الاستناد لها في التأسيس لمسؤولية عضو الهيئة التدريسية في إداء هذا الواجب.

ثانياً: التوصيات

١-ندعو المشرع العراقي إلى تبنى معالجات حقيقية لظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب، من خلال تضمين القوانين المرعية لمهنتي التربية والتعليم نصوص صريحة تعالج هذه المشكلة التي أخذت تتفشى بين الطلبة.

٢-ندعو وزارتي التربية والتعليم العالي إلى إيلاء موضوع الأدلجة الفكرية للطلبة أهمية بالغة، من خلال تشجيع المدارس والمعاهد والجامعات على عقد الورش والندوات والحلقات النقاشية ونشر البحوث بشأن ظاهرة الأدلجة الفكرية والمعالجات الناجعة بشأنها.

٣-ندعو الفقهاء والباحثين في الشأن القانوني في العراق، إلى تسليط الضوء على ظاهرة أدلجة عقول النشء والشباب، ومعالجتها قانونياً، وهذا لعمري من الوسائل الفاعلة في تحفيز المشرع في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي أخذت تفتك بالفكر العراقي.

((المصادر))

أولاً: المؤلفات القانونية

١- ايمان محمد عبد الوارث امام، المسؤولية المدنية المهنية للمعلم وآليات تنمية الوعي بها في العالم الرقمي، بحث منشور في المجلة التربوية، العدد ٦٨.

٢- د. جلال الدين محمد حسن، المسؤولية المدنية للمعلم، بحث منشور في مجلة جامعة سرت العلمية، المجلد الرابع، العدد الأول، ٢٠١٤.

٣- د. زياد عبد الكريم النسور، المعلم الذي نريد معلم الألفية الثالثة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.

٤- عز الدين الدناصوري ود. عبد الحميد الشواربي، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، ط٢، بدون دار ومكان نشر، ١٩٩٢.

٥- د. عبد الله العامري، المعلم الناجح، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٦- د. عاطف الصيفي، المعلم واستراتيجيات التعليم الحديث، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٧- عبد الجليل اليزيدي، تأصيل الخطأ في المسؤولية المهنية بين النظر الفقهي والنص القانوني، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-جامعة القاضي عياض، مراكش، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨- وسيم حسام الدين الأحمد، المسؤولية المهنية في ضوء أحكام الشريعة والأنظمة السعودية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٦.

ثانياً: المراجع الالكترونية

١- أحمد محمد البشري، الأدلجة بالميمز، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://elaph.com/Web/opinion/2022/09/1484982.html .

٢- سردار ملا درويش، الأدلجة الفكرية وخطورتها على مفاهيم المجتمع المدني، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://freedomraise-net.cdn.ampproject.orgt .

٣- محمد النحوي، ما هي الأيديولوجيا وما هي الدلجة، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://www.alnahwi.net/wp/?p=122 .

٤- عبد الأمير المجر، مؤدلج، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://annabaa.org/arabic/mediareports/26137 .

٥- السيد كمال الحيدري، ثلاث علامات للفكر المؤدلج، محاضرة متاحة على "يوتيوب"، https://youtu.be/VCPewELTj4o?si=VnY3_RXnID9BFRns .

٦- لبيب سلطان، الأدلجة كأهم أسباب التخلف في العالم العربي، مقال متاح على محرك البحث جوجل، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=779588 .

٧- Indoctrination, From Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Indoctrination .

ثالثاً: التشريعات

١- قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

٢- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٤٠ لسنة ١٩٨٨.

٣- قانون وزارة التربية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١.

٤- قانون التعليم العالي الأهلي رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦.